

يوم مستشفى بيروت الحكومي مرّ بلا «غضب» وأبو فاعور يعد بقرب تنفيذ الخطة الإنقاذية

ونحن المرضى ونحن المستشفى التي نتحمل مشاكلها ونعاني منها لذلك لا يمكن أن نجلد أنفسنا». وأضاف: «أوضحنا للوزير أننا على استعداد تام للتعاون ضمن خطة ترطيبها الوزارة للنهوض بالمستشفى وتكون خطة شفاقة تراعي المورث والمستشفى وتضمن الاستمرارية لها، وكان متقبها لمشاكلنا ومشاكل المستشفى وقد وعدنا بأن الخطة الإنقاذية قد وضعت على السكة الصحية وتم البدء بها».

وقال: «إن الأموال التي فقدت وتبخرت وجدت وهي بالأساس لم تنجز ولم تكن هذه المشكلة موجودة إنما جرى لغط حولها وأنه خلال 24 ساعة سيتم دفع مستحقات الموظفين منذ شهر نيسان، بالإضافة إلى مكسورات 2012 - 2013، كما تحدثنا عن موضوع صيانة المستشفى وتزويدها بالكهرباء والمياه، وعن مشاكل المستشفى سواء الإدارية أو المشاكل التي أوقعتها تحت هذا العجز وأن هناك تحقيقاً سيتم البدء به بشكل جدي وشفاف وستصدر نتائجها في شكل موضوع وصحيح والكل ينال حقه».

وأشار إلى أن لجنة الموظفين وحرصاً على المستشفى، ارتأت أن تبادر إلى تحمل المسؤولية ضمن ما تقدر عليه، وتقديم الخدمات التي تقدر عليها والمتوافرة وأموالها الطبية.

مرّ يوم «الغضب الكبير» الذي كان مقرراً أن يبدأ صباح أمس، بلا غضب، وعاد موظفو مستشفى بيروت الحكومي الجامعي إلى ممارسة عملهم المعتاد، وتقديم الخدمات للمرضى ضمن الإمكانيات والمواد الطبية المتوافرة.

فبعد أن كان مقرراً أن تنفذ لجنة الموظفين في مستشفى بيروت الحكومي اعتصاماً صباح أمس، تحت عنوان: «يوم الغضب الكبير»، سارع وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور إلى عقد اجتماع مع اللجنة، ويعد الوعود التي قطعها أبو فاعور للجنة خلال الاجتماع، عادت الأخيرة وعقدت اجتماعاً أوضحت فيه مجريات اللقاء أمام الموظفين الذي تحدث باسمهم بسام العاكوم، الذي قال: «بعد ثمانية أيام من التحرك الأخير الذي بدأتنا الأسبوع الماضي جرى اليوم (أمس) لقاء مع وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، وتبين حق الموظف والظلم الذي يتعرض له وأوضحنا للوزير أن الأسلوب الذي تم التعااطي به معنا لا نقبله ونحن لا نطلب إلا حقوقنا حقاً بالراتب كل أول شهر وحقنا بباقي التقديرات التي تقدمها الدولة اللبنانية، وتحدثنا مع الوزير عن هذه الأمور بشكل مفصل، فضلاً عن الاتهامات التي نتعرض لها من قبل أخذنا للمرضى والمستشفى كرهينة وهذا ما نرفضه رفضاً قاطعاً لأننا نحن أهل المرضى وأخوة المرضى

مشروع القانون المتعلق بالشراكة بين القطاع الخاص والعام»، معتبراً أن «القضية بسيطة وتحتاج فقط إلى قرار سياسي».

جابر

من جهته، رأى النائب ياسين جابر أن «المشكلة ليست بالتشريع بل بالتنفيذ»، وسأل: «هل هناك خطوات جديفة في الوزارة من أجل التنفيذ؟»

نظريان

أما وزير الطاقة آرثور نظريان، فقد تناول موضوع البواخر التركية لافتاً إلى أن «إنتاج المعامل هو 270 ميغوات، ولا ننسى وجود الناشرين السوريين». وقال: «أما بالنسبة إلى قانون الكهرباء الذي صدر مؤخراً فقدمدنا إلى البنك الدولي لكي يساعدونا بالتزيم، وبالنسبة للمحطات الموجودة اليوم فهناك أسباب مالية وإدارية وهناك تدوير قطاع الكهرباء إلا بعد أن نحدد السياسة والسياسيين عن العمل التقني».

ورأى أن «الأولوية لتعيين الهيئة الناظفة وأن نعيد الحياة لمؤسسة كهرباء لبنان»، داعياً إلى إيقاف التزيف عن الخزينة بوضع تعرفه الجديدة، كما شدّد على «ضرورة إقرار



من جلسات ورشة العمل

وتعدّل تعرفه الكهرباء الذي يوفر على الخزينة الكثير» مؤكداً أن «هذا القرار هو مطلوب»، وحذّر من أن «إجراءات من هذا النوع لا يجوز ربطها بالسلسلة وهذا ليس تويولا للسلسلة بل إجراء تقوم بها مؤسسة كهرباء لبنان».

يوسف

وتحدث النائب غازي يوسف فلفت إلى انعكاس مشكلة قطاع الكهرباء على الخزينة حتى وصل الإنفاق على الكهرباء 27 ملياراً، مشيراً إلى أن «سلسلة الرتب والرواتب ستحدث عجزاً في الخزينة مما يعني أن لبنان سيكون أمام إعادة النظر بالنسبة إلى الصناديق الدولية، وهذا يؤدي إلى أن يصبح لبنان دولة غير قادرة على الاستدامة».

ودعا إلى «اتخاذ قرار شجاع

وجهه): الشركة الدنماركية متوقفة عن العمل لأسباب تعاقدية ومالية وقد تركت موقع العمل.

– محطات التحويل الرئيسية: لغاية الآن لم تتم المباشرة في أي موقع (الصاحبة – مار مخايل – طرابلس).

– تأهيل الزوق والجحبة: فشل التزيم لغاية الآن.

– تقوية شبكة النقل الجوفية (سوليدير المنصورة/ عرمون – الضاحية الحرش): لم يتم تسليم مواقع العمل.

– خطوط النقل الهوائية: لم تتم المباشرة بالعمل.

– البواخر: هل هي موقّعة أم دائمة؟

وقال: «كي لا نستمر باستنزاف

بعد ذلك، عقدت طاولة مستديرة شكر خلالها النائب محمد قباني وزير الطاقة على جهوده وعرض لجملة من المشاريع التي تعترت أو لم يباشر العمل بها وهي:

مشروع مقدمي الخدمات – D.S.P: متعثر بسبب خلاف بين المؤسسة والشركة حول مقاربة وتقييم تقدم الأعمال.

– دير عمار 2: لم يباشر العمل به بسبب مشاكل بيئية ومحلّة.

– R.E المحركات العكسية (زوق

مجموعة زين تنظم ورشة عمل حول الابتكار والإبداع



حرب متوسّطاً جينجهايمر ومنصور

بثقافة ريادة الأعمال القوية لدى اللبنانيين. والجدير ذكره أنّ لبنان يتمتع بأسرع وأعلى معدلات اعتماد التكنولوجيا والابتكار في المنطقة، وعلى جميع اللبنانيين أن يفخروا بالكم الهائل من النجاحات المحلية التي تم تحقيقها في عالم التكنولوجيا والابتكار التقنية».

وقال وزير الاتصالات بطرس حرب: «يؤكد هذا المؤتمر على ما حاولنا القيام به حتى الآن من خطوات جريئة طاولت الإقناع كان على الصعيد التقني، أو على صعيد تعميم الخدمة وتقويتها، وعملها في متناول جميع اللبنانيين من دون استثناء، أو تخفيض الأسعار وتحسين شروط الخدمة وضبط الإنفاق وإيقاف الهدر، في مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر».

حاضنة الابتكار في قطاع الاتصالات الخليوية على مستوى الوطن ساعية بذلك إلى نشر مفهوم المبادرة والإبداع، لا سيما لدى فئة الشباب الصاعد. وقد كانت لها مبادرات عدة في هذا المجال خضت من خلالها جيل الشباب للتنافس حول تطوير الأفكار الأكثر ابتكاراً على صعيد قطاع الاتصالات الخليوية وتطبيقاته.

بدوره، لفت الرئيس التنفيذي لمجموعة زين سكوت جينجهايمر إلى أن «مجموعة زين ملتزمة بلبنان كدولة، ونحن نتطلع إلى تحقيق المزيد من الإنجازات في المستقبل. كما ندرک مدى مناهة وتفوق النظام التعليمي في لبنان الذي يعمل على تطوير عدد من المواهب غير المستغلة لدى الشباب، وننوّده

تنظمت مجموعة زين للاتصالات والتي تدير شركة touch في لبنان، أمس، ورشة عمل حول الابتكار والإبداع في مجال تقنية المعلومات والاتصالات تحت عنوان Zain Innovation Day Lebanon، وذلك برعاية وحضور وزير الاتصالات بطرس حرب في فندق فور سيزنز، بيروت.

وسلطت الورشة الأولى من نوعها في لبنان، الضوء على خطة مستقبل قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من خلال عنصر الابتكار، كما تم استعراض سلسلة من النجاحات في هذا الإطار.

وأشار رئيس مجلس شركة touch وسيم منصور إلى أنّ الشركة تطمح «إلى أن تكون

أميركي، لينتقل البلد من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثالثة لأكثر الاقتصادات المتلقية لهذه التدفقات على مستوى المنطقة. وحدث هذا التراجع على رغم التنفيذ الجاري لمجموعة من المشاريع الكبيرة في مجال الهياكل الأساسية والمراميل النهائية لإنتاج النفط والغاز، وبخاصة مصافي النفط والصناعات البترولية.

وزادت التدفقات إلى العراق إلى مستويات جديدة. وتقدر زيادتها بنسبة 20 في المئة حيث بلغت 2.9 مليار دولار أميركي في عام 2013، على رغم تفاقم عدم الاستقرار الذي يؤثر بصفة خاصة في المناطق الوسطى من البلد الواقعة حول بغداد. وحدث ذلك في سياق طفرة اقتصادية تعاقب الاقتصاد من أزمة الهيدروكربونية الكبيرة التي يمتلكها العراق، وبدأ تسريع وتيرة العمل في العديد من الحقول النفطية الكبيرة بعد التعاقد مع شركات نفط عبر وطنية على تطوير أكبر الحقول النفطية.

ويقدّر تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت بنسبة 41 في المئة في عام 2013 بعد أن ارتفعت إلى مستويات قياسية في عام 2012 نتيجة صفقة شراء فريدة بقيمة 1.8 مليار دولار أميركي. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن بنسبة 20 في المئة إلى 1.8 مليار دولار أميركي. ونظراً إلى موقع البلد من الناحية الجيوستراتيجية، تواصل البلدان والكباتن الأجنبية تقديم التمويل بمبالغ مقدرة في شكل مساعدات ومنح وضمانات وقروض ميسرة واستثمارات».

المئة لتبلغ 867 مليون دولار، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2004. واستمر انعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الثانية بعد تركيا في تلقي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة. وزادت التدفقات بنسبة 9 في المئة لتبلغ 10.5 مليار دولار أميركي، وإن كانت قد انخفضت إلى حد كبير عن مستواها في عام 2007. وحدث انعاش الاستثمار الأجنبي المباشر مع تعاقب الاقتصاد من أزمة الديون في عام 2009، وذلك نتيجة للأنشطة النفطية وغير النفطية على حد سواء.

وتراجعت التدفقات إلى المملكة العربية السعودية للعام الخامس على التوالي. وقد انخفضت بنسبة 24 في المئة إلى 9.3 مليار دولار

السعودية وقطر، فقد شهد في السنوات الأخيرة انعاشاً ضعيفاً أو غير مستقر في بلدان أخرى مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة، حيث ظلت التدفقات دون مستواها في فترة ما قبل الأزمة. ووحدها في العراق والكويت اللذين شهدت فيهما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انعاشاً خلال السنوات الأخيرة الماضية، حيث سجلا مستويات قياسية في عامي 2012 و 2013 على التوالي».

ويحسب التقرير، كانت «تركيا الملتقى الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى غرب آسيا في عام 2013، حيث حافظت تركيا على مستوياتها في العام السابق علماً بأن دول الخليج من المتوقع أن تستحوذ على حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي في عامي 2012 و 2013 على التوالي».

وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجية من المنطقة، وعلى النقيض من ذلك، فإن توقعات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة لا تزال غير واضحة، إذ تشكل زيادة الغموض السياسي والحيولة على دخول المستثمرين الأجانب، وعلى رغم استمرار تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان مثل المملكة العربية

السعودية، ويبلغ احتياطي النقد الأجنبي لبلدان مجلس التعاون الخليجي مستويات عالية، وعلى رغم قيام كل واحدة من هذه الدول بزيادة استثماراتها في الخارج، إلا أنّ معظم الزيادة التي حدثت في التدفقات الخارجة يمكن أن تعزى إلى زيادة التدفقات من قطر إلى أربعة أضعاف وزيادة التدفقات من الكويت بنسبة 159 في المئة.

ومن المرجح استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجية من المنطقة، وعلى النقيض من ذلك، فإن توقعات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة لا تزال غير واضحة، إذ تشكل زيادة الغموض السياسي والحيولة على دخول المستثمرين الأجانب، وعلى رغم استمرار تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان مثل المملكة العربية



خلال المؤتمر الصحفي

تقرير حول القطاع المالي والمصرفي في سورية؛ الودائع بالعملة الأجنبية هي الأكثر استقراراً

الإسوال». وأضاف: «من أبرز نقاط الضعف في هذا القطاع هي لجوءه إلى التعامل التقدي الورقي في حين تنهج المؤسسات المصرفية إلى اتباع سياسات نقدية تعتمد في شكل أساسي على التداول المصرفي غير الورقي وتدخل السلطة التنفيذية في سياسات الصرف المركزي وقصور المنتجات المصرفية وأنواعها وضعف الاستثمار وتزايد في حجم القروض المتعثرة وضعف الحوكمة وعدم كفاية رؤوس الأموال في ظل قصور الوعي التأميني ودور شركات التأمين العامة والخاصة».

ودعا حوراني إلى «تقديم خدمات مالية خلال مرحلة إعادة الإعمار وتطوير هذه الخدمات وإنشاء مؤسسات خدمات مالية حديثة ومتنوعة تستخدم أدوات أكثر التصاقاً وانسجاماً مع الواقع مع الحاجة إلى سوق مالية متطورة وتساهم في تطوير وتفغيل تداول السندات الحكومية الخاصة إضافة إلى تداول الأسهم وضرورة دعم القطاع المصرفي».

وعلى المدى القصير، دعا إلى «إجراء دراسات من شأنها تدعيم استقرار القطاع المصرفي والحوكمة في الجهاز المصرفي والربط بين معدلات الفائدة والتضخم وأثر ذلك على الاستثمار ودور القطاع المصرفي والتأميني في إعادة الإعمار ودراسة بدائل نظام الصرف الملائم لما بعد الأزمة وأولويات المنتجات المصرفية والمالية المطلوبة في مرحلة إعادة الإعمار وما بعدها وتقديم السياسة النقدية خلال الأزمة واقتراح السياسات المالية بعد الأزمة ومعالجة القروض المتعثرة ودور البنك المركزي في هذه المعالجة».

تراجع إجمالي الودائع، بالعملة المحلية، في المصارف العامة والخاصة السورية إلى حوالي 600 مليار ليرة بعد أن كان حوالي 800 مليار ليرة، إلا أنّ الودائع بالعملة الأجنبية كانت أكثر استقراراً. وقد عرض أكرم حوراني الأستاذ في كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – لتقرير حول القطاع المالي والمصرفي خلال ورشة العمل التي أقامتها الهيئة العليا للبحث العلمي في قاعة رضا سعيد بدمشق، محدداً هيكل الودائع في المصارف السورية حيث وصل إجمالي الودائع في المصارف العامة والخاصة إلى 800 مليار ليرة ثم تراجع إلى حوالي 600 مليار ليرة، موضحاً «أنّ الودائع بالعملة الأجنبية كانت أكثر استقراراً وانخفضت ذلك الودائع تحت الطلب بسبب سياسات تشجيع الودائع الادخارية أو بسبب رفع الفائدة على الودائع الطويلة الأجل».

ولفت حوراني إلى أنّ «القطاع المالي والمصرفي يتمتع بنقاط قوة إلى جانب نقاط الضعف»، مشيراً إلى أنّ «أبرز نقاط القوة تتركز بأن السياسة النقدية استطاعت جذب عمل المصرفي الخاص وزيادة مساهمته وتمويله لعمليات التنمية الاقتصادية وهذا هو المطلوب إضافة إلى تحقيق الانتشار الجغرافي في العمل المصرفي وتقليل القيود على حركة رؤوس

زعير اقتح معروض «دريم 2014» للتطوير العقاري

افتتح وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعير بعد ظهر أمس، في الببال، معرض «دريم 2014»، للتطوير العقاري الذي تنظمه شركة «بروموفير» بالتعاون مع جمعية مطوري العقار في لبنان «ريدل» وتقابة عقارات لبنان «ريل» على السامع والمضامين من الجاري.

وبعد قص شريط الافتتاح، جال زعير برفقة مدير «بروموفير» نبيل باز على أقسام المعرض الذي يشارك فيه 50 مطوراً عقارياً ومؤسسة مالية، ويتضمن مشاريع عقارية لايتية ومجمعات سكنية ومحلات تجارية من كل الأحجام، لا سيما الشقق الصغيرة. وأعلن المنظّمون أنّ «المعرض الذي ينظم رغم الاضطرابات الإقليمية يشكل فرصة لتعزيز القطاع العقاري اللبناني بأكمله في السوق المحلية والإقليمية، ويأتي بالإضافة لكل طرف أو مؤسسة على صلة بالقطاع».

لقاءات

وكان زعير تناول الأوضاع التي تشهدها البلاد، إضافة إلى الشأن الاقتصادي الإنمائي للمنطقة من عدد من النواب. وتابع مع رئيس المركز الكاثوليكي للإعلام الأب عبدو أبو كسم الحاجات الإنمائية لساحل جزين وشرق صيدا، وتلقى دعوة لزيارة المنطقة.

وبحث وزير الأشغال في الشؤون الإنمائية لعدد من المناطق مع وفود من بلديات إقليم الخروب الشمالي والمحمرّة.

ترأس اجتماعاً حول كيفية تنزيه العمل الصحي قزي؛ لوصون شفاية العمل النقابي وملاحقة المرتكبين

التزوير في دائرة براءة الذمة في مقر الضمان، سيواصل اليوم عمله بنزاهة موزونة بالنسبة إلى مكتب شكا ورابما في مراكز أخرى في وقت قريب».

وعمّا إذا كان بملك أرقاماً في ما يتعلق بهذه المخالفات وفي أي مناطق، أجاب: «لدينا الكثير من المعلومات لكن لا نستطيع كشفها قبل التأكد من صحتها، يجب صون كرامات الناس وعائلاتهم. ولكن بالنسبة إلى ضمان شكا فقد أصبح تسعة مسؤولين، بينهم أطباء وصيادلة وموظفون في الضمان، رهن التوقيف كما يوجد ستة أشخاص متوارين عن الأنظار والقضاء أصدر مذكرات بحث وحث عنهم».

بدوره، أشار بستاني إلى أنّ النقابية ستتحذّر «الإجراءات المسلكية وأقصى العقوبات في حق الأطباء المتورطين في هذه الأعمال المشبّهة التي حصلت في موضوع الوصفات الطبية والأدوية وهذه الأعمال لا تشرّفهم كمواطنين قبل أن يكونوا أطباء».

رأس وزير العمل جبران قزي اجتماعاً مشتركاً حضره المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي، نائب الأطباء في بيروت الدكتور أنطوان بستاني، وكريكو سحافيان وورندا عون من مجلس نقابة الصيادلة، «من أجل تنسيق العلاقة بين هذه الكوّنات الصحية والتأسيس لنوعية علاقة جديدة تركز على الشفافية والنزاهة واحترام الرسالة الاجتماعية والإنسانية المناطة بكل من الضمان والأطباء والصيادلة والمستشفيات».

ودعا قزي في بداية الاجتماع إلى ضرورة أن تحذو «نقابة الأطباء وكذلك نقابة الصيادلة حذو الضمان الاجتماعي في صون شفاية العمل النقابي وملاحقة كل مرتكب تزوير أو مسيء إلى هاتين المهنتين المميزتين وهما الطب والصيدلة».

وأشار إلى أنّ هدف الاجتماع هو «التشاور في كيفية تنزيه العمل الصحي في لبنان الذي يتألف من عناصر عدة، وهو جاء بعد كشف عدد من المخالفات كي لا نقول فضائح في مؤسسة الضمان الاجتماعي التي هي من أهم المؤسسات التي تحمي المواطنين».

وقال: «انفتحا على مواصلة تنزيه العمل الطبي والصيدلي والضمان، وعلى إعادة إحياء لجنة الطوارئ التشاورية التي تضم صديق الضمان ونقابات الأطباء والصيادلة والمستشفيات».

وعدن التوقيفات في بلد ضمان شكا، لفت قزي إلى أنّ «هذا الملف أصبح بيد القضاء ولا نتدخل في عمله، لدينا ثقة بأن القضاء سيواصل مهامه فتملأ قام بواجباته عند اكتشاف